ندوة

التعديلات الدستورية الجديدة
فى عيون الصحافة

٩ فبراير ٢٠٠٧

قاعة الاحتفالات الكبرى

المتحدثون

أ.د / ماهر الدمياطى
رئيس ا لجامعة

الأستاذ/ محمد أبو الحديد
رئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر

الموسم الثقافى ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

كلمة الأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى
رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين وعليه نتوكل

اسمحوا لى أرحب بالضيف الكبير الأستاذ محمد أبو الحديد والأخ الدكتور أحمد الرفاعى نائب رئيس الجامعة

والأخوة الزملاء العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام والزملاء من الصحفيين والإعلاميين.

أبنائى وبناتى طلاب الجامعة

فكرة هذه الندوة أعتقد أنه لايحدثنا فيها إلا الأستاذ محمد أبو الحديد لأنه درس الصحافة فى المدارس والجامعات وتقلد مناصب عديده وهو مهتم بالشئون الداخلية والخارجية المصرية وتحت هذا العنوان وهو التعديلات الدستورية وهى الشغل الشاغل بإعتبارها إحدى الخطوات فى الإصلاح الشامل وواجب الجامعة أن تبصر أبناءها بأهم الخطوات فى الدستور المصرى فمن حقنا أن نعرف التفاصيل ورد الفعل عندها وهو نوع من المساعدة لمتخذى القرار ولذلك يعاد التفكير فى صياغة ولذلك كان أول لقاء هو إلقاء الضوء على التعديلات الدستورية وعلاقتها بالصحافة ومدى تأثيرها على الشعب المصرى.

وضيفنا اليوم هو واحد من رواد الكلمة .. سيفه القلم يومياً يغزو العقول برؤيا وطنية متنيرة .. أسمحوا لى أن أقدم لسيادتكم نبذة عن السيرة الذاتية لأحد أبناء صاحبة الجلالة معالى الأستاذ محمد أبو الحديد.

- مواليد محافظة الجيزة عام ١٩٤٤.
- مارس هواية الصحافة فى المرحلتين الإعدادية والثانوية وحصل فيها على جوائز.
- إلتحق بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٦١ وشارك فى تأسيس أول جماعة للصحافة بها.
- أول طلاب الكلية يحصل على لقب الطالب المثالى عام ١٩٦٤.
- تخرج فى الكلية عام ١٩٦٥ من قسم العلوم السياسية.
- عمل محرراً بالهيئة العامة للاستعلامات عام ١٩٦٦.
- إلتحق بالعمل بجريدة الجمهورية من خارجها كمحرر بقسم الأبحاث عام ١٩٦٧.
- نشر أول مقال له فى ٢٣ أغسطس ١٩٦٧.
- عين محرراً بالجمهورية فى ١٩٧١ فى قسم التعليقات

السياسية المسئول عن كتابة إفتتاحية الصحيفة يومياً.

- كان أحد الذين تم فصلهم بقرار من الرئيس السادات فى مارس ١٩٧٣.

- سافر للعمل بدولة قطر لمدة ٨ شهور عام ١٩٧٦.

بعد عودته عين نائباً لرئيس تحرير الجمهورية عام ١٩٧٧ وكان أصغر نائب رئيس تحرير فى الصحف القومية.

- أشرف خلال هذه الفترة على صفحات الرأى ورسائل القراء بالجمهورية.

- فى عام ١٩٨١ عين مديراً لتحرير العدد الأسبوعى للجمهورية وكان أيضا أصغر مدير تحرير فى الصحف القومية الثلاث.

- أستمر فى هذا المنصب ٢١ سنه سافر خلالها إلى معظم دول العالم وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين وإيران ومعظم الدول العربية والإفريقية.

- قاد عملية تأسيس ثانى صحيفة يومية فى البحرين عام ١٩٨٨ هى صحيفة « الأيام » وكان أول مدير تحريرها.

- عمل مستشاراً للجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى بمجلس الشورى خلال الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ومابعده ووضع خلال هذه الفترة مع أعضاء اللجنة أول تقرير لمجلس الشورى عن الأمن القومى العربى بعد الغزو.

- كان أحد مؤسسى صحيفة صوت الكويت التى صدرت فى القاهرة خلال الغزو العراقى للكويت الذى أغلق كل الصحف الكويتية.

- عين رئيسا لتحرير كتاب الجمهورية عام ٢٠٠٢.

- عين رئيسا لمجلس إدارة التحرير للطبع والنشر فى يوليو عام ٢٠٠٥م.

كلمة الأستاذ محمد أبو الحديد
رئيس مجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا شديد الإمتنان للأستاذ الدكتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة على دعوته وتشريفه لى بلقاء هذا الجمع الممتاز من أساتذة وأعضاء هيئة التدريس والعاملين والشباب الطلبة والطالبات.. كما كان له فضل المبادرة بعرض أن يكون هناك تعاون بين الجامعة وبين دار التحرير بإعتبار الجامعة مؤسسة علمية ولها تاريخ علمى ودور سياسى كبير وبإعتبار المؤسسة إحدى المؤسسات الصحفية القومية ولها دورها فى الوعى الوطنى ومؤسسة طباعية وإعلامية أيضا.

وتشرفنا بزيارة من رئيس الجامعة ووفد من السادة النواب ووقعنا إتفاقية شراكة تقضى بأن تشارك دار التحرير الجامعة فى كل أنشطتها الثقافية ومهرجاناتها الرياضية ونكون رعاة للنشاط ونتولى النشر والتغطية الصحفية وهذه خطوة كبيرة تفيد الجامعة والمؤسسة ونسعى أن يرتبط نشاط المؤسسة بالشباب وأنشطتهم لأننا نقدم لقضايا الشباب وأحلامهم وطموحاتهم.

وعن نشاط المؤسسة فالمؤسسة بها ١٠ صحف ومجلات مابين صحف عربية وأجنبية يومياً ، جريدتى الجمهورية والمساء ونحن المؤسسة الوحيدة فى مصر التى تصدر صحيفتين بالفرنسية والإنجليزية. بالإضافة إلى مجلة حريتى وجريدة رياضية هى أقدم جريدة رياضية فى مصر هى « الكورة والملاعب » ، وجريدة دينية هى «عقيدتى» والتى صدرت فى أوئل التسعينات ووسطيته فى مواجهة التطرف الدينى وكذلك مجلة شاشتى وهذه إصدارات أسبوعية وشهريا نصدر مجلة علمية متخصصة بالإشتراك مع أكاديمية البحث العلمى وكتاب الجمهورية حيث تتناول قضية من القضايا ونحن نملك نوافذ متعددة للنشر وبالتالى التعاون معنا سوف يخدم كل الأنشطة التى تقوم بها الجامعة ويساعد فى الإعلام عنها فى أكتر وأوسع الأماكن.

- بالنسبة للتعديلات الدستورية سوف أحول الموضوع إلى أسئلة هل كنا فى حاجة إلى تعديل الدستور أم لا؟

الإجابة : نعم كنا ومازلنا فى حاجة إلى تعديل الدستور لأسباب متعددة:

اولاً :- الدستور الذى وضع سنة ١٩٧١ ولقد تجاوزت الأحداث

بعض مواده خاصة الإقتصادية وهو ينص على أن القطاع العام هو الذى يقود التنمية وهو يتراجع لصالح القطاع الخاص والاستثمارى وينص على تحالف قوى الشعب العاملة ولم يعد مثل هذا التحالف قائما الآن ولابد من البحث عن طبقة لقيادة المجتمع غير هذه الطبقة وهناك كثير من النصوص تجاوزها الواقع وبالتالى أصبحنا فى إنفصال بين القديم والواقع فكان لابد من إعادة النظر فى هذا الدستور وإستخدام مواد وحذف بعض التعبيرات أو إعادة صياغتها بمايعبر عن الواقع الحالى.

ثانياً :- التطورات السياسية تجاوزت الدستور الحالى ومنها ماطرحه الرئيس مبارك الخاص بالمادة ٧٦ ممايتيح الفرصة لترشيح رئيس الجمهورية بأن يكون هناك عدد من المرشحين من عدة أحزاب عن طريق الإنتخاب الحر المباشر وقد أحدث هذا التعديل حركة سياسية فى المجتمع لم تشهدها مصر خلال ٣٠ سنة الأخيرة.

ثالثاً :- مساحة تطلعات المجتمع وأفراده والمتغيرات العالمية التى نتابعها يوميا خلقت للمواطنين حقوق وتطلعات وكان لابد أن نضمها فى الدستور وحتى يستطيع الدستور بعد التعديل أن يغطى المؤتمرات التى تشهدها المنطقة فى الداخل .. إذن المسألة لم تنشأ من فراغ وإنما كان هناك حاجة ملحة حتى يصير الدستور معبراً عن الواقع يغطى أحلامنا ويغطى التطورات فى المنطقة ولابد ن يتم بفكر ورؤية مستقبلية لأنه لايتم للخطة الراهنة ولالتغطية نظام قائم وإنما توضع لكى تبقى أجيال قادمة وعقود متعددة من الزمان ويستوعب التطورات الإجتماعية والإقتصادية على مدى ٣٠ سنة قادمة وعن مدى حاجتنا لتعديل الدستور أو تغييره كاملا .. فالمجتمعات تلجأ إلى تغيير الدستور أو وضع دستور جديد فى حالة واحدة إذا تحول المجتمع من نظام سياسى إلى نظام سياسى آخر .. واليوم ليس هناك هذا التحول الشامل ولسنا بصدد التوجه الجديد وإنما بصدد التقدم لخطوات على نفس الطريقة التى نسير عليها فنعدل الدستور لنفتح المجال لهذا الدستور أن ينطلق إقتصاديا نحو إقتصاد حر وتنمية القطاع الخاص وفتح الطريق لهذا التوجه وندفعه إلى الأمام بقوة أكثر ولسنا بصدد تحويل توجيهات المجتمع وإنما بصدد تشريع خطواتنا وتفعيل الأسس التى قام عليها المجتمع وليس هناك مبررات لإلغاء الدستور وإنما لتعديل الدستور الذى يستطيع أن يحملنا إلى آفاق المستقبل الذى نتطلع إليه.

وعن التعديل هل يتم بالطريق التى نص عليها الدستور أم لا فالمادة ١٨٩ من الدستور الحالى حددت كيفية التعديل ومن له سلطة إقتراح التعديل والمسار القانونى الذى يقره الشعب ويضيف أن لكل مجتمع سلطتين هما ها حق تعديل الدستور رئيس الجمهورية ومجلس الشعب فرئيس الجمهورية يوجه رسالة إلى مجلس الشعب يحدد المواد التى تستحق التعديل والمجلس من خلال ثلث أعضائه يوقعوا على رسالة بها المواد المطلوب تعديلها وتقول المادة لابد أن تظل شهرين بعد الإقرار ومنها تطرح

التعديلات على كل منظمات المجتمع ومؤسساته وتناقش مناقشة تفصيلية وهذا الدستور هو الذى يحكمنا وهو أبو القوانين ولابد أن تكون باقى القوانين متسقة معه وإذا حدث أى شىء نقضى المحكمة الدستورية العليا بإلغاء هذا الدستور فكل مصالحنا مرتبطة بهذه القوانين . ثم المرحلة الأخطر وهى صياغة هذه المواد وذا لم تحكم مسألة الصياغة بالأهداف التى توخاها الرئيس فى طلب التعديل ومن توجهات وتطلعات الشعب بأن يأتى معبراً عما يريد وبعدها تطرح مسودة المواد على مجلس الشعب ليناقشها من جديد مادة مادة ويضيف أو يعدل ويتطلب الدستور أن يوافق ثلثى أعضاء المجلس ثم بعد ذلك يطرح لإستفتاء مجلس الشعب وهذاهو المسار الذى وضعه الدستور لأى مادة . الخلاصة هى أن محاور التعديل الجديدة هى مبدأ المواطنة بمعنى أن كل حقوق وواجبات لأى فرد فى المجتمع تنبع من أنه مواطن مصرى بغض

النظر عن ديانتته ونوعه وهدف التعديل ليس التعبير عن واقع قائم وإنما تغطية ماقد ينشأ على المجتمع فى ظل مايدور فى العالم من تطورات وتغيرات وأيضا تعزيز سلطات مجلس الشعب والشورى والحكومة ومجالس المحليات وإحداث توازن بين السلطات بحيث لاتغطى سلطة على أخرى وأيضا يعطى إختصاص لمجلس الشورى فى التشريع وتعود للمحليات إختصاصات المواطنين التنفيذيين وتمارس دورها فى المجتمع المحلى لها ونختم هذا اللقاء بتساؤل هو ماعلاقة هذا بمستقبل مصر؟

الأجابـــة

- أن التعديلات تفتح مجال واسع للعمل السياسى والنشاط الإقتصادى الحر وتدفع المجتمع نحو التقدم وبالتالى المحاور الأساسية للتعديل هى إقرار المادة وتعزيز السلطات التشريعية وتأكيد رقابتها على السلطة التنفيذية وتعزيز إختصاصات رئيس الوزراء وهو الذى له حق إختيار وزرائه وبالتالى يصبح مسئولا عن إختيار وزرائه ويتطوع رئيس الجمهورية بالتنازل عن بعض سلطاته سواء للحكومة أو للبرلمان.

تكريـــم

قام الأستاذ الدكتتور ماهر الدمياطى رئيس الجامعة بتكريم الأستاذ محمد أبو الحديد رئيس مجلس إدارة دار التحرير والنشر بإهدائه درع جامعة الزقازيق